الحالات الاستثنائية لرجال الضابطة العدلية في تفتيش المنازل

إعداد الباحث:

علي فواز علي الثوابي

إشراف

الدكتور منير محمد شحاده العفيشات

جامعة الزيتونة الأردنية، 2024.

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع التفتيش كوسيلة للبحث عن دليل للجريمة الحاصلة، حيث أنه يعتبر إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي الذي تملكه النيابة العامة ، إذ يعتبر المساس بعملية التفتيش مساساً بالحريات التي كفلها الدستور في دخول المنازل ، وبهذا فقد تناولت هذه الدراسة صلاحيات الضابطة العدلية في التفتيش المنازل وبطلانه دون إذن من السلطة المختصة إلا في أحوال استثنائية حددها القانون على سبيل الحصر.

وعملت هذه الدراسة على بيان التطور التاريخي للجرم المشهود والتعريف به في التشريع والقضاء والفقه الجنائي، كما أنها تناولت الأحكام والإجراءات التي تتخذها الضابطة العدلية، ناهيك عن أنها تناولت مفهوم التفتيش باعتباره أحدإجراءات التحقيق، وعمل الباحث على توضيح موانع التفتيش في ظل قانون أصول محاكمات جزائية .

وعليه توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات ، كان من أهمها إحاطة المشرّع الأردني وعن طريق قانون أصول المحاكمات الجزائية التفتيش بالعديد من الضمانات، وذلك لما ينطوي على ذلك الأخير من خطورة وانتهاك لحقوق الأفراد وحرمتهم، ومن ثم أوصى بضرورة إضافة نص في قانون أصول

المحاكمات الجزائية يحظر إقامة التفتيش بعد ساعات معينة من الليل إلا في حالات الضرورة وبإذن خطي من الجهات المعنيّة.

النيابة العامة ، إذ يعتبر المساس بعملية التفتيش مساساً بالحريات التي كفلها الدستور في دخول المنازل ، وبهذا فقد تناولت هذه الدراسة صلاحيات الضابطة العدلية في التفتيش المنازل وبطلانه دون إذن من السلطة المختصة إلا في أحوال استثنائية حددها القانون على سبيل الحصر.

وعملت هذه الدراسة على بيان التطور التاريخي للجرم المشهود والتعريف به في التشريع والقضاء والفقه الجنائي، كما أنها تناولت الأحكام والإجراءات التي تتخذها الضابطة العدلية، ناهيك عن أنها تناولت مفهوم التفتيش باعتباره أحدإجراءات التحقيق، وعمل الباحث على توضيح موانع التفتيش في ظل قانون أصول محاكمات جزائية .

وعليه توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات ، كان من أهمها إحاطة المشرّع الأردني وعن طريق قانون أصول المحاكمات الجزائية التفتيش بالعديد من الضمانات، وذلك لما ينطوي على ذلك الأخير من خطورة وانتهاك لحقوق الأفراد وحرمتهم، ومن ثم أوصى بضرورة إضافة نص في قانون أصول المحاكمات الجزائية يحظر إقامة التفتيش بعد ساعات معينة من الليل إلا في حالات الضرورة وبإذن خطي من الجهات المعنيّة.

الكلمات الدالة: الضابطة العدلية، التفتيش، البطلان ، الاستثناءات .